الأمم المتحدة

EP

UNEP/EA.2/INF/4

Distr.: General
2 March 2016

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الثانية
نيروبي، ٢٣ – ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
الجزء الرفيع المستوى

تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

مذكرة معلومات للمدير التنفيذي

موجز

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ القرار ١/٧٠، المعنون تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وخطة عام ٢٠٣٠ هي خطة عمل للناس والكوكب والرخاء والسلام والشراكة، وستنفذها جميع البلدان والجهات المعنية وهي تعمل في شراكة تعاونية.

والمبادئ الأربعة الأساسية التي يرتكز عليها نهج برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمضي قدماً بتحقيق البُعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠ هي العالمية، والتكامل، وحقوق الإنسان والابتكار.

وتشتمل أكثر من نصف أهداف التنمية المستدامة على تركيز بيئي أو تتناول استدامة الموارد الطبيعية: الفقر، والصحة، والغذاء، والزراعة، والمياه، والصرف الصحي، والمستوطنات البشرية، والطاقة، وتغير المناخ، والاستهلاك والإنتاج المستدامان، والمحيطات، والنظم الإيكولوجية الأرضية. ويتعلق أكثر من ٨٦ مقصداً بالاستدامة البيئية، بما في ذلك مقصد واحد على الأقل في كل هدف من الأهداف السبعة عشر. والتكامل بين جميع الأهداف يعني أن التقدم في أي هدف لا يمكن أن يتحقق دون التقدم نحو تحقيق أهداف أخرى.

وتؤدي جمعية الأمم المتحدة للبيئة دوراً حاسماً في المضي قدماً بتحقيق البُعد البيئي من الأهداف، من خلال مدخلاتها في المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يرعاه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في شكل نتائج ورسائل واستعراضات. وينبغي استعراض دورة التقييمات والتقارير المنتظمة

* UNEP/EA.2/1.

لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في ضوء القرارات المتعلقة بعملية متابعة واستعراض الأهداف لدعم المداولات في صياغة نتائج ورسائل لجمعية البيئة.

ويمكن أن يؤدي برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً محورياً في توفير التقييمات، وتحليل السياسات، والتحليلات والنهج المتكاملة لدعم عملية المتابعة والاستعراض. وتتماشى الإنجازات المتوقعة لبرنامج العمل والاستراتيجية متوسطة الأجل على مدى الدورات الثلاث القادمة مع النتائج المتوقعة لأهداف عام ٢٠٣٠.

ويمكن أن يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة وكيانات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال خبرته التقنية ونظمه المعرفية وشراكاته ومبادراته العالمية، بما في ذلك من خلال البرمجة المشتركة على المستوى القطري.

ويواءم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تخطيطه الاستراتيجي مع خطة عام ٢٠٣٠، ويعزز التعاون مع بقية منظومة الأمم المتحدة من خلال جملة أمور من بينها إطار الاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لضمان الاتساق وتبادل المعارف وتنمية القدرات، وبذلك إدماج الأطر المعيارية العالمية ومعالجة القضايا البيئية الناشئة.

أولاً – مقدمة

ألف – خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١- اعتمدت الجمعية العامة، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، القرار ١/٧٠، المعنون تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وخطة عام ٢٠٣٠ هي خطة عمل للناس والكوكب والرخاء والسلام والشراكة، ستنفذها جميع البلدان والجهات المعنية وهي تعمل في شراكة تعاونية.

٢- ويبدأ تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة فيها اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وستوجه القرارات على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة. وتستند هذه الأهداف المتكاملة وغير القابلة للتجزئة والتي توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

٣- ومن خلال خطة عام ٢٠٣٠ تسعى الدول الأعضاء إلى وضع حد للفقر والجوع؛ ومكافحة عدم المساواة؛ وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع؛ وحماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وكفالة الحماية الدائمة للأرض ومواردها الطبيعية. وعقدت الدول الأعضاء العزم أيضاً على تهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرد الذي يشمل الجميع، وللازدهار العميم وتوافر فرص العمل الكريم لكافة الناس.

٤- وتسترشد خطة عام ٢٠٣٠ بالمبادئ المشتركة لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والالتزامات التي أُعلن عنها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة التي وضعت أساساً متيناً لتحقيق التنمية المستدامة.

٥- والتنمية المستدامة هي تطلُّع عالمي يتطلّب تعاوناً دولياً ومسؤولية مشتركة لتحقيق المزيد من المنفعة المشتركة. وقد أكدت الإعلانات العالمية المتتالية ووثائق السياسات التي صدرت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ١٩٩٢، أن التنمية المستدامة تمثل خطة عالمية. وفي الفقرة ٢٤٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، ''المستقبل الذي نصبو إليه''، دعا رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى إلى أن تكون الأهداف ذات طابع عالمي وقابلة للتطبيق على نحو شامل في جميع البلدان مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة.

٦- وتواجه مجتمعاتنا تحديات هائلة: ندرة الموارد، وتغير المناخ، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة، ضمن تحديات أخرى كثيرة. وتستلزم هذه التحديات تغييرات جذرية يتعين على منظومة الأمم المتحدة بأسرها وشركائها المساعدة في تحقيقها. ودور الأمم المتحدة في هذا التحول يتمثل في مساعدة البلدان على تنفيذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخطة عام ٢٠٣٠ بطريقة متوازنة ومتكاملة.

باء – البُعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠

٧- تمثل خطة عام ٢٠٣٠ تحولاً نموذجياً للاستعاضة عن النموذج الاقتصادي الحالي القائم على النمو بنموذج جديد يهدف إلى تحقيق اقتصادات ومجتمعات مستدامة ومنصفة في جميع أنحاء العالم وضمان المزيد من المشاركة العامة في صنع القرار، بما يتماشى مع المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وهي خطة تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية لأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتحويلها إلى أنماط حياة وسبل عيش مستدامة تعود بالنفع على الجميع. وتعتبر البيئة التي يعتنى بها جيداً أمراً حاسماً لتحقيق الاستدامة وبقاء الجنس البشري.

٨- ويمكن تحقيق القضاء على الفقر (الهدف ١) عن طريق دمج التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية والصحة البيئية. فالفقر البيئي الناتج عن عدم إمكانية الوصول إلى الأصول الطبيعية، وسوء إدارة الموارد وتدهور النظم الإيكولوجية والتلوث، يؤدي إلى مزيد من الضعف وفقدان المجتمعات المحلية لقدرتها على الصمود. وسيؤدي تزايد عدد سكان العالم إلى زيادة صعوبة توفير الخدمات الأساسية للفقراء.

٩- وترتبط حقوق الإنسان ارتباطاً وثيقاً بالبيئة من خلال حق كل مواطن في بيئة نظيفة وصحية ومنتجة. وتتعلق التنمية المستدامة، التي ترتبط بالوصول إلى الموارد الطبيعية في خطة عام ٢٠٣٠، بالقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وتمديد الفرصة للجميع لتحقيق تطلعاتهم في العيش بكرامة.

١٠- وتشتمل أكثر من نصف الأهداف والمقاصد على تركيز بيئي أو تتناول استدامة الموارد الطبيعية، بيد أن تحقيق التغييرات التحويلية التي تتوخاها خطة عام ٢٠٣٠ سيتطلب نهجاً متكاملاً في جميع الأهداف السبعة عشر. وعلى سبيل المثال، يتطلب بناء القدرة على الصمود والحد من الضعف في التجمعات البشرية (الهدف ١) الحصول على الغذاء (الهدف ٢)، ونظم إنتاج غذائي مستدامة (الهدف ٧)، والحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث (الهدف ١١)، وزيادة القدرة على الصمود أمام تغير المناخ (الهدف ١٣) (انظر الشكل ١). وهناك تأكيد على الروابط بين الأبعاد الثلاثة في جميع الأهداف السبعة عشر، مما يجعل خطة عام ٢٠٣٠ متكاملة بحق.

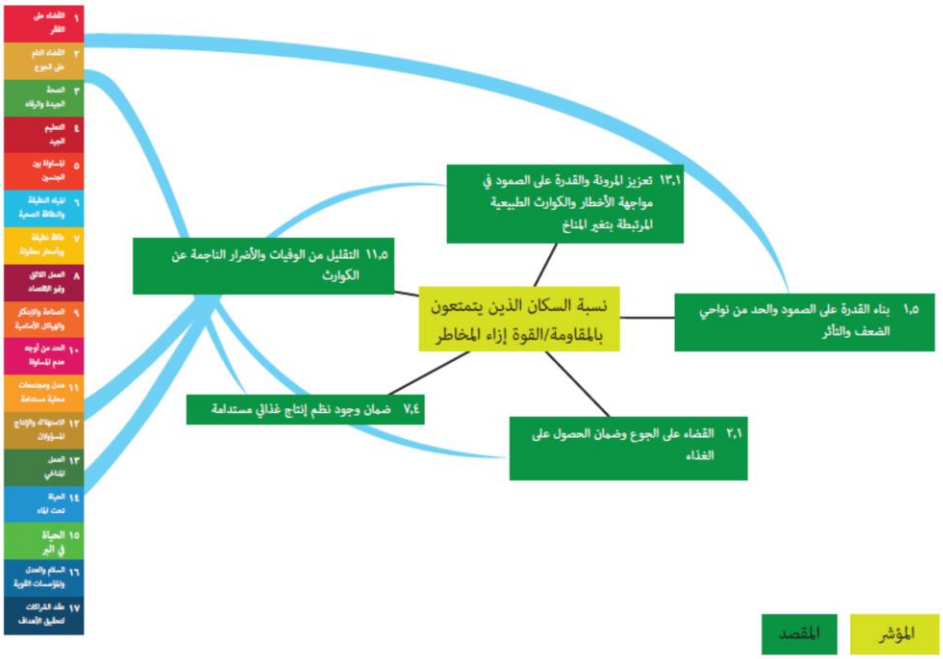

الشكل ١: مثال على الروابط بين أهداف التنمية المستدامة والمقاصد والمؤشرات المبينة على المنبر التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (www.unep.org/uneplive)

١١- وتشير تقديرات الفريق الدولي المعني بالموارد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن استهلاك الموارد الطبيعية سوف يتضاعف ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٥٠. وسيتعين على مسارات التنمية المستدامة أن تحافظ على رأس المال الطبيعي وتعززه، وتعيد، عند الضرورة، بنائه باعتباره أصلاً اقتصادياً حرجاً ومصدراً للمنافع العامة.

١٢- كما ستكون هناك حاجة إلى مؤشرات جديدة، مثل مؤشر الثروة الشاملة،[(١)] التي تنظر أبعد من علوم الاقتصاد التقليدية فيما يتعلق باستخدام الموارد والتنمية (مثل الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية). وتراعي هذه المؤشرات رأس المال المصنّع والبشري والطبيعي وتوفر تقييماً أكثر واقعية لثروة الدولة واستدامة نموها.

ثانياً – دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

ألف – النهج الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٣- يتضمن بيان الرؤية لعام ٢٠٣٠ الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة التحدي الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ بشأن تطوير وتعزيز نُهج متكاملة للتنمية المستدامة:

رؤية عام ٢٠٣٠: يسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الحد من المخاطر البيئية وزيادة قدرة المجتمعات والبيئة ككل على الصمود، والاستجابة في الوقت نفسه أيضاً للتحديات التي أُبرزت في تحليل الحالة والواردة في الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ولن يعزز ذلك البُعد البيئي للتنمية

(١) مؤشر الثروة الشاملة هو مبادرة مشتركة لبرنامج الأبعاد البشرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

المستدامة فحسب، ولكنه سيحقق أيضاً منافع اجتماعية واقتصادية. وستمثل الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ نقطة انطلاق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة نحو تحقيق رؤية عام ٢٠٣٠.

١٤- ويرتكز نهج برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمضي قدماً بتحقيق البُعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠ على أربعة مبادئ أساسية:

(أ) *العالمية*: إن خطة عام ٢٠٣٠ عالمية، وتنطبق على جميع الناس في جميع البلدان. وهي خطة مشتركة تتطلب استجابة جماعية من المجتمع الدولي، والحكومات، والشركات ومجموعات المواطنين؛

(ب) *التكامل*: خطة عام ٢٠٣٠ كخطة كاملة متناغمة. تناولت النُهج السابقة الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة باعتبارها ركائز منفصلة، ولكن الخطة الجديدة تدمج الأبعاد الثلاثة وتوازن بينها؛

(ج) *حقوق الإنسان والإنصاف*: تقدم خطة عام ٢٠٣٠ مساراً إلى عالم أكثر عدلاً واستدامة للجميع. فهي تشجع على توزيع أكثر تكافؤاً للثروة والموارد؛ والمساواة في الحصول على الفرص والمعلومات وسيادة القانون؛ ووضع نُهج جديدة تعمل على بناء القدرات على جميع مستويات المجتمع؛

(د) *الابتكار*: يعتبر تسارع الابتكارات التكنولوجية ونقلها أساسياً للمضي قدماً بخطة عام ٢٠٣٠. وسيحتاج العالم إلى مسارات جديدة للابتكار تستند إلى العلوم الرسمية والمعارف التقليدية والحس السليم للمواطنين.

١٥- وسوف ينشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة النُهج التالية للتنفيذ على نحو فعال:

(أ) *تعزيز الربط بين العلوم والسياسات من أجل صنع القرار القائم على الأدلة*: سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحديد العلوم التي تدمج الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لصنع السياسات وصنع القرارات. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بدعم الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في عمليات جمع البيانات وتحليل السياسات والتقييم من خلال التقييمات العالمية والإقليمية لتوقعات البيئة العالمية ووضع أدوات ومبادئ توجيهية للسياسات. ومن خلال المنبر التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، هناك تركيز على مؤشرات لتتبع البُعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠، وتتبع أوجه التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ونشر مؤشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة لنظام الإبلاغ والمعلومات لدعم متابعة واستعراض الأهداف وتبسيط التزامات الإبلاغ، وبناء القدرات الوطنية لمراقبة البيئة واستخلاص البيانات والإحصاءات ذات الصلة، وتشجيع المشاركة الأكبر من خلال علوم المواطنين وتعزيز مجتمعات الممارسين في مجال العلاقة بين العلوم والسياسات على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(ب) *توفير المعارف والمساعدة التقنية المتخصصة بشأن البيئة*: سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إرشادات تقنية ودعماً في مجال الإدارة البيئية، ووضع قوانين وسياسات متسقة وتيسير تنفيذها على نحو فعال. ويتمثل الهدف من ذلك في أن يكون لدى البلدان أطر للقوانين والمؤسسات البيئية وأن ترتكز سياسة التنمية على الاعتبارات البيئية؛

(ج) *جمع أصحاب المصلحة من أجل الاتفاق على القواعد والمعايير البيئية العالمية*: الشمولية جزء مهم من خطة عام ٢٠٣٠. ويسلم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن الحصول على المعلومات شرط أساسي لمشاركة المواطنين والشفافية والمساءلة. وقد بُذلت جهود كبيرة لضمان استشارة المواطنين والمجتمع المدني ومختلف

مستويات الحكومة والقطاع الخاص بشأن الخطة الجديدة. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحديد وتيسير سبل التعاون بين الأمم المتحدة والحكومات والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والشركات ومنظمات المجتمع المدني للشروع في وضع التزامات وإجراءات مشتركة. وستكون أعمال الدعوة أساسية للجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة استناداً إلى الروابط المعززة بين العلوم والسياسات، بهدف وضع أو تغيير السياسات والقوانين واللوائح، وتوزيع الموارد أو القرارات الأخرى التي تؤثر على حياة الناس؛

(د) *بناء المزيد من التكامل للأطر المعيارية في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة*: للمضي قدماً بخطة عام ٢٠٣٠، يجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة مبتكرة ونشطة وشاملة وموجهة نحو تحقيق النتائج. وسلمت منظومة الأمم المتحدة بضرورة وضع سياسات واستراتيجيات متكاملة على نطاق المنظومة لدعم الأهداف؛ وسياسات تربط الأطر المعيارية بالأنشطة التشغيلية وتشمل جميع أنشطة الأمم المتحدة. وسوف يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على زيادة التكامل في عمله بين الأطر المعيارية، مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والسلام والأمن؛

(هـ) *تعزيز الشراكات*: تعتبر قدرة منظومة الأمم المتحدة على إعادة تعريف كيف تنخرط في العمل مع الشركاء، وكيف تعمل مع أصحاب المصلحة الأخرين نحو تحقيق نتائج التنمية المستدامة المشتركة مسألة بالغة الأهمية لخطة عام ٢٠٣٠. وسيتطلب التعاون الفعال من أجل التنمية المستدامة تشكيل تحالفات ومنصات قائمة على القضايا وتدمج العديد من أصحاب المصلحة (الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص) لتحسين عمليات صنع القرار، والتخطيط الاستراتيجي، وتقديم الخدمات، وتبادل المعارف، والرصد الجماعي والمساءلة على جميع المستويات؛

(و) *دعم الطابع العالمي لخطة عام ٢٠٣٠* : سوف يسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة من أجل تحقيق التنمية المستدامة من منظور بيئي ومع التركيز على بناء الاتساق بالطريقة التي تدمج بها منظومة الأمم المتحدة البُعد البيئي لتنفيذ الإرشادات المعيارية والضمانات البيئية، و''توحيد الأداء'' على المستوى القطري؛

(ز) *دعم التنفيذ وبناء القدرات في المناطق*: سيسمح الحضور الإقليمي الاستراتيجي المعزز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالعمل من أجل تحقيق توافق عالمي في الآراء واتساق السياسات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالبُعد البيئي للتنمية المستدامة، وسيسعى في الوقت نفسه وبطريقة إبداعية إلى انتهاز الفرص واتباع النُهج المتاحة إقليمياً. وسيسمح النهج لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتعزيز الشراكات الفعالة، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً من خلال ''توحيد الأداء''؛

(ح) *معالجة القضايا الجديدة والناشئة*: سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال نشر تقاريره عن الحدود وتحالفات شبكات الأبحاث التعاونية، مثل مبادرة أرض المستقبل، تحديد أهم القضايا الجديدة والناشئة للبيئة العالمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

(ط) *دعم التحول العالمي نحو تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئياً*: التكنولوجيا عامل مشترك في جميع البرامج الفرعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتطلعاً إلى الأمام، سيوسع برنامج الأمم المتحدة للبيئة نطاق خطته التكنولوجية لتشمل أكثر التحديات إلحاحاً، مثل المياه، والأمن الغذائي، والصحة، وأمن الطاقة، وتغير المناخ (في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) عن طريق إعطاء الأولوية للتنسيق الخارجي والداخلي ومن

خلال بناء القدرات على نطاق واسع وتعزيز الجهود الرامية إلى تشغيل آليات تيسير اعتماد التكنولوجيا واستجابتها لمنظور بيئي نظامي طويل الأجل، كما تقرر في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة عام ٢٠٣٠؛

(ي) *توسيع المشاركة في التعليم والتدريب في المجال البيئي*: سيُقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة واسعة من الدورات التدريبية من خلال دورات مكثفة مفتوحة على الإنترنت في شراكة مع الجامعات والمؤسسات (الشراكة العالمية للجامعات بشأن الاستدامة البيئية، ومراكز قاعدة البيانات الخاصة بمعلومات الموارد العالمية والمراكز المتعاونة الأخرى) لضمان زيادة فرص الحصول على المعارف من أجل التنمية المستدامة.

١٦- ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه المضي قدماً بالبُعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠ في المستوى العام للتعقيد والطموح. فمعالجة مثل هذا العدد الكبير من الجوانب المترابطة تتطلب اتباع نهج متكامل للغاية في صنع السياسات البيئية، وضمان إقامة روابط بالشواغل الإنمائية الأخرى، مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والنمو الاقتصادي والعمالة.

١٧- وبما أن العديد من النتائج البيئية تستغرق سنوات عديدة حتى تظهر، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعتمد نهج تخطيط يركز أكثر على النتائج، والنواتج طويلة الأجل، ويتماشى مع الموعد المستهدف لخطة عام ٢٠٣٠. وباستخدام خرائط النتائج، تحدد الاستراتيجية متوسطة الأجل السلسلة المنطقية للنتائج المتصلة بالانتقال من الوضع الحالي إلى عام ٢٠٣٠. وتحدد خرائط النتائج الأهداف العامة لعام ٢٠٣٠ بتدرج منطقي للنتائج لتحقيق الأهداف والنتائج المراد تحقيقها في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

١٨- وتوفر البرامج الفرعية السبعة لبرنامج الأمم المتحدة البيئة لبنات بناء، تحتوي كل منها على خريطة نتائج نحو هدف ٢٠٣٠ استجابة للأهداف والمقاصد ذات الصلة (انظر الشكل ٢). وتتماشى المؤشرات على مستوى التأثير مع المؤشرات ذات الصلة في الإطار العالمي لمؤشرات تحقيق الأهداف، مما سيسمح برصد التقدم المحرز نحو تنفيذ البُعد البيئي، وكذلك تقديم التقارير إلى جمعية البيئة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

باء - الشراكات والمبادرات والشبكات

١٩- خلال تنفيذ استراتيجيته متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ وبرامج العمل المرتبطة بها، سيضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة باستثمارات كبيرة في المعارف والخبرات والشبكات لدعم الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة في توفير المساعدة اللازمة في العمل التي ستسمح للدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وكيانات منظومة الأمم المتحدة بإجراء التغييرات التحويلية التي تتوخاها خطة عام ٢٠٣٠، وجمع أصحاب المصلحة لتركيز العمل على التدخلات الحفازة وتحديد ونشر الرسائل الرئيسية لصناع القرار.

٢٠- ويتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ زيادة كبيرة في انخراط ومشاركة أصحاب المصلحة والمجتمع المدني للمضي قدماً بتحقيق الأهداف والمقاصد. وبالتالي فإن الخطة توفر فرصة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتوسيع نطاق علاقات التعاون وتعزيزها وإقامة علاقات تعاون جديدة مع مجموعة من الشراكات الرئيسية متعددة أصحاب المصلحة ذات الصلة بالأهداف، كما هو موضح أدناه:

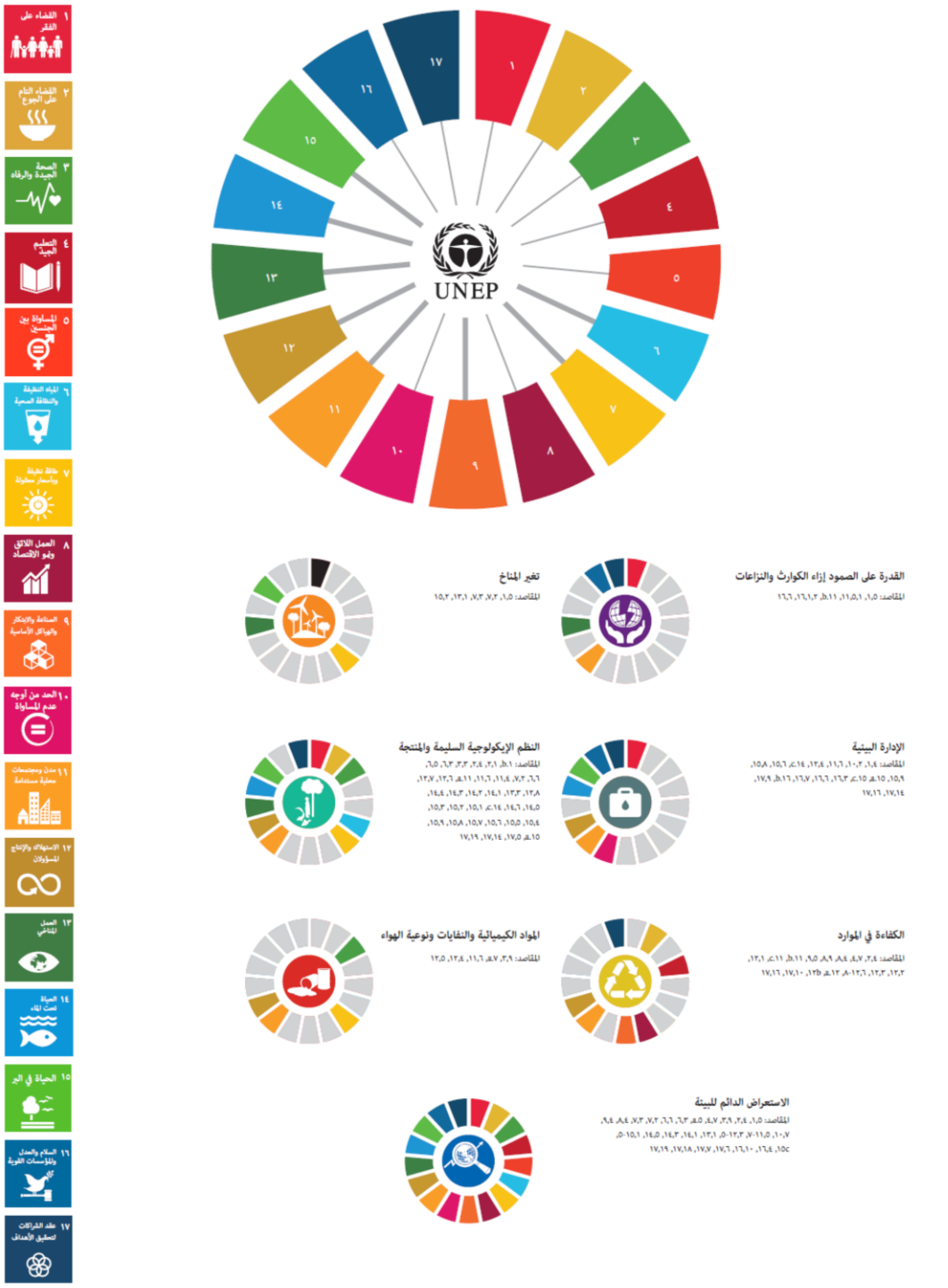

الشكل ٢: رسم خريطة للبرامج الفرعية السبعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عبر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

تغير المناخ

(أ) *الاقتصاد الأخضر الشامل*، الذي يشمل شركاء مثل الشراكة للعمل من أجل اقتصاد أخضر، يتضمن نهجاً متكاملاً يمكن أن يساعد البلدان على تحقيق أقصى قدر من المنافع لرفاه الإنسان المستمدة من البيئة الصحية؛

(ب) *التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي*، وهو شراكة من ١٠٠ عضو للحد من ملوثات المناخ قصيرة الأجل، يدعم ١٦ تدبيراً رئيسياً يمكن أن تقلل الاحترار العالمي بمقدار ٠.٦ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٥٠ إذا تم تنفيذها بحلول عام ٢٠٣٠؛

(ج) *مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ*، وهي الأداة التنفيذية للآلية التكنولوجية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتشجع التطوير السريع لتكنولوجيات المناخ ونقلها من أجل التكيف معه والتخفيف من آثاره؛

(د) *برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية* (REDD)، وهو مبادرة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ويهدف إلى تصحيح إخفاقات السوق عن طريق إدراج سلع وخدمات النظم الإيكولوجية. ويتضمن برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية وتفعيل دور الحفاظ على مخزونات الكربون الغابي والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزونات الكربون الغابي (REDD +)، وهو برنامج موسع النطاق، دوراً لحفظ الغابات وإدارتها بشكل مستدام وزيادة مخزونات الكربون؛

القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات

(هـ) *وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية* مقرها فرع خدمات الطوارئ بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتساعد الدول الأعضاء في الاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ البيئية والاستجابة لها بطريقة متكاملة.

النظم الإيكولوجية الصحية والمنتجة

(و) *خطط العمل العالمية*، التي ينسقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي وإيجاد حلول للقمامة البحرية، وإدارة المغذيات ومياه الصرف الصحي ولآثارها على الاقتصادات والنظم الإيكولوجية وصحة الإنسان؛

(ز) *المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية* مقره برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وينتج تقييمات سريعة بشأن قضايا مثل التلقيح وإنتاج الغذاء، وتدهور الأراضي والأنواع الغازية؛

الإدارة البيئية

(ح) *مبادرة الفقر والبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة* توفر أدوات ومنهجيات مخصصة وعملية للبلدان النامية لتحفيز التغييرات الكبيرة في سياسات الحكومة وأولوياتها في الميزانية التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتقضي على الفقر؛

(ط) *المجلس الاستشاري الدولي للنهوض بالعدالة والحوكمة وقانون الاستدامة البيئية*: هذا المجلس الاستشاري المكون من تسعة أعضاء يضم رؤساء المحاكم وكبار القضاة ومدققي الحسابات والأكاديميين القانونيين. ويوفر هذا المجلس الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة إرشادات استراتيجية للمجتمع الدولي في مجال تحسين الأسس القانونية لتحقيق الأهداف البيئية الدولية والتغلب على العوائق القانونية التي تحول دون تحقيق التنمية الشاملة المستدامة؛

المواد الكيميائية والنفايات

(ي) *الشراكة العالمية للزئبق/الأمانة المؤقتة لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق*، يديرها حالياً برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي معاهدة عالمية لحماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار السمية للزئبق؛

(ك) *البرنامج الخاص لنفايات المواد الكيميائية* يدعم التعزيز المؤسسي الذي تقوده البلدان على الصعيد الوطني، في سياق نهج متكامل لمعالجة تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

(ل) *النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية* يتمثل هدفه العام في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها حتى يتم إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها بحلول عام ٢٠٢٠ بطرق تقلل إلى أدنى حد من الآثار الضارة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة؛

كفاءة الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامان

(م) *الفريق الدولي المعني بالموارد* أنشئ في عام ٢٠٠٧ لتزويد صناع القرار وغيرهم من أصحاب المصلحة بتقييمات علمية بشأن الاستخدام المستدام للموارد وآثارها البيئية عبر دورات حياتها الكاملة؛

(ن) *إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة* هو إطار عمل عالمي لتعزيز التعاون الدولي من أجل تسريع التحول نحو التنمية المستدامة؛

(س) *مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة* تعمل على توفير تمويل مبتكر مع القطاعين الخاص والمالي، وتساهم في المناقشات بشأن تمويل قضايا المناخ والاستدامة الأوسع نطاقاً.

(ع) *التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة* يبحث إمكانية تصميم نظام مالي مستدام، بما في ذلك خيارات السياسات لدعم تمويل الاقتصاد الأخضر؛

(ف) *مركز كفاءة استخدام الطاقة لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع* يُنفذ من خلال مركز كوبنهاغن لكفاءة استخدام الطاقة كجزء من الشراكة التقنية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدانمرك. ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً البلدان في تحقيق قفزة نوعية في مجال كفاءة استخدام الطاقة مع المبادرة العالمية للإضاءة الفعالة (en.lighten initiative) وشراكة جديدة بشأن الأجهزة؛

البيئة قيد الاستعراض

(ص) *توقعات البيئة العالمية* هي التقييم التشاركي والعالمي الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعمل على بناء القدرات اللازمة لإجراء التقييمات البيئية المتكاملة وإعداد التقارير عن حالة البيئة واتجاهاتها والتوقعات بشأنها. وهي أيضاً سلسلة من المنتجات التي تيسر التفاعل بين العلوم والسياسات وترتكز على المنبر التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة العالمية لتبادل المعارف؛

(ق) *البرنامج العالمي للبحوث بشأن قابلية التأثّر بالتغيُّر المناخي وآثاره والتكيُّف معه* هو مبادرة عالمية تهدف إلى توفير التوجيه والاتساق على المستوى الدولي للبحوث المتعلقة بقابلية التأثر والآثار والتكيف؛

(ر) *تحالف عين على الأرض* يتناول أهمية المعلومات والشبكات البيئية والمجتمعية في صنع القرار. ويقدم منتدى لجمع أصحاب الفكر وقادة العمل للتعاون من أجل تعزيز المبادرات الحالية وسد الفجوات في المستقبل.

٢١- وتؤدي الجهات الفاعلة من غير الدول أيضاً دوراً رئيسياً في دعم أعمال الدعوة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مثلاً، من خلال المنظمات البيئية غير الحكومية ومدخلاتها إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة والمعاهدات الدولية. ومن خلال موقع MyUNEA.org، وهو مركز تفاعلي يتم تنظيمه على الإنترنت ويديره برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يتم تشجيع أصحاب المصلحة على المشاركة في الأعمال التحضيرية للدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. وفي الفترة التي تسبق انعقاد الدورة الثانية، ستوفر المنصة فرصة للجمهور للمساهمة بأفكار لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والتحضير للتقرير المواضيعي العالمي المعنون ''بيئة صحية-شعوب صحية''، الذي سيُطلق في الدورة الثانية. وسوف يساعد ذلك على تزويد الحكومات وصناع السياسات بمدخلات من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بشأن القضايا والخيارات والحلول.

٢٢- وتوفر مشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في جمعية الأمم المتحدة للبيئة فرصة فريدة للدول الأعضاء لتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الدعوة بشأن البيئة. ويزيد احتمال نجاح الشراكات والتحالفات المعنية بالبيئة عن طريق الدخول في حوار وبناء علاقات مع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين والمجتمع المدني بشأن القضايا الرئيسية. ومن شأن انخراط ومشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في جمعية الأمم المتحدة للبيئة أن ييسر النُهج متعددة أصحاب المصلحة ويوفر فرصة كبيرة لنجاح حوارات السياسات التي قد ترغب جمعية الأمم المتحدة للبيئة في الاضطلاع بها.

ثالثاً – ترتيبات أساسية في منظومة الأمم المتحدة

ألف – دور مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق ولجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

٢٣- يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال آليات التنسيق الرفيعة المستوى بين وكالات الأمم المتحدة لتعزيز إدماج منظورات البيئة في الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتوفر الآليات منصات فعالة لتعزيز الاتساق في السياسات والاستراتيجيات التي تتعلق مباشرة بالبيئة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، فضلاً عن سياسات منظومة الأمم المتحدة التي تعكس منظوراً بيئياً.

٢٤- ويمثل فريق إدارة البيئة هيئة تنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة معنية بالبيئة والمستوطنات البشرية وتعمل على تحديد القضايا المطروحة على جدول الأعمال البيئي الدولي التي تستلزم التعاون، وتجد طرقاً للاستفادة من قدرتها الجماعية في استجابات الإدارة المتسقة.

٢٥- وسيضاعف برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهوده الرامية إلى إدماج البُعد البيئي في جدول أعمال منظومة الأمم المتحدة كاستجابة مشتركة لخطة عام ٢٠٣٠، بالعمل الجماعي من خلال فريق إدارة البيئة وغيره من الآليات والاستراتيجيات والشراكات المبتكرة لتحقيق نتائج وآثار أفضل، وبناء التآزر، وتعزيز العمل الجماعي وتحقيق أقصى قدر من الإمكانات من أجل التنمية السليمة بيئياً. وسيدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة أعضاء

فريق إدارة البيئة إلى المساهمة في تنفيذ إطار من الاستراتيجيات بشأن البيئة عند انتهائه، في حدود ولايتهم ومواردهم وقدراتهم، للاستجابة بشكل جماعي للتطلعات البيئية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠.

٢٦- وقد اتفق مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق على أن قدرة منظومة الأمم المتحدة على العمل في المجالات المواضيعية والسعي إلى تحقيق التآزر بين الأهداف وركائز الأمم المتحدة تعتبر أموراً أساسية للمضي قدماً بخطة عام ٢٠٣٠. ذلك أن تعقيد خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب العمل الجماعي داخل أسرة الأمم المتحدة وفي شراكات أوسع نطاقاً. وستكون أعمال الدعوة على جميع المستويات، بما في ذلك تلك الموجهة إلى الهيئات الإدارية الفردية لمنظومة الأمم المتحدة، مهمة في تعبئة جميع القطاعات وجميع الجهات الفاعلة.

٢٧- وكلف الأمين العام اللجان رفيعة المستوى (اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين بالتعاون في عام ٢٠١٦ لوضع مجموعة واحدة من المبادئ عبر السياسات والجوانب التشغيلية والإدارية لعمل الأمم المتحدة وتوجيه الدعم لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف السبعة عشر بطريقة متكاملة.

٢٨- واستكشفت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بالفعل نُهجاً جماعية ومرنة للمضي قدماً بخطة عام ٢٠٣٠ من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، ونشر السياسات القائمة على الأدلة وتوسيع نطاق التدخلات الفعالة والمبتكرة. ومن الأمثلة على ذلك المبادرة العالمية للوظائف اللائقة للشباب.

٢٩- وثمة عملية أخرى للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج تتمثل في وضع نهج مشترك للأمم المتحدة لمعالجة أوجه عدم المساواة والتمييز كجزء لا يتجزأ من نهج قائم على حقوق الإنسان بما يتماشى مع ضرورة ''عدم تخلف أحد عن الركب'' و''الوصول إلى الأكثر حرماناً أولاً''.

٣٠- وأكدت ورقة مناقشة الأمم المتحدة التي أعدت في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج والمعنونة ''تعزيز المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة، ومنع النزاعات'' من جديد أن منع النزاع هدف مشترك ومن مسؤولية منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بوصفه موضوعاً شاملاً في جميع الأهداف السبعة عشر. وأوضحت الورقة كيف سيتطلب الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ أن تعمل جهات الأمم المتحدة المعنية بالسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية معاً بشكل وثيق ومتسق. واتفق مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضاً على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في قيادة منظومة الأمم المتحدة نحو مواصلة إدماج هذه الركائز في نطاق منظومة الأمم المتحدة، لتعزيز التعاون العملي من خلال الآليات القائمة ودون وضع عمليات أو طبقات أو وظائف إضافية.

٣١- وتتولى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المسؤولية عن الإدارة المتسقة والفعالة من حيث الأداء والتكلفة في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتقوم اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة بوضع نُهج لإعادة تحديد مركز منظومة الأمم المتحدة بشكل استراتيجي على الجانبين الإداري والتشغيلي لدعم خطة عام ٢٠٣٠. وشددت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة على أن منظومة الأمم المتحدة تحتاج إلى نماذج أعمال مناسبة، تستجيب للحاجة إلى اجتذاب واستبقاء قوة عاملة متعددة القطاعات ووضع حلول الأعمال المبتكرة والمستدامة لتقديم خدمات تشغيلية تتسم بالجودة العالية والكفاءة وفعالية التكلفة.

٣٢- وأصبحت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تنسق أنشطة الأمم المتحدة التشغيلية على المستوى القطري لتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، تدعم الآن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واستجابة لطلب الدول

الأعضاء بشأن الدعم المتسق والمتكامل من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، التزمت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بسلسلة من الإجراءات الاستراتيجية التي ستوجه عملها. وتشمل تلك الإجراءات دمج خطط التنمية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان وبناء السلام؛ وتوفير الممارسات وموارد المعارف الجيدة بشأن التعميم وتسريع الدعم الفعال والمتسق وتشجيع البرمجة المشتركة القائمة على الأدلة (انظر الفقرة ٣٣)؛ وتسريع الأداء العالي وممارسات الأعمال الموحدة، بما في ذلك من خلال الاعتراف المتبادل بأفضل ممارسات الأعمال واعتماد أفضل الممارسات على نطاق المنظومة؛ وتنفيذ البرامج المشتركة واستراتيجيات التمويل والاستثمار المشتركة؛ وتصميم واستخدام منصات تمويل مجمعة عالمية وقطرية متعددة النوافذ لخطة عام ٢٠٣٠؛ والخضوع للمساءلة على جميع المستويات، بالنسبة للنُهج والاتفاقات المشتركة بين الوكالات؛ وتمكين إجراء برمجة الوكالات وعملياتها على المستوى القطري، وفقاً لاتفاق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين.

٣٣- ويجري إعداد إرشادات جديدة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات البرمجة القطرية المشتركة التي تدعم الجهود الوطنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بهدف ترجمة التزامات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تدخلات قطرية فعالة من قبل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. والمحرك الشامل وراء هذه الإرشادات هي الحاجة إلى اعتماد نُهج متكاملة للبرمجة تستجيب لضروريات الخطة الجديدة وتعالج على نحو فعال الطابع المعقد والمترابط للأهداف، استناداً إلى الخصائص التالية:

(أ) *الصلة*: يجب أن يدعم إطار المساعدة الإنمائية أولويات التنمية المستدامة الوطنية وأن يسهم في تنفيذ الأطر المعيارية المتفق عليها دولياً وإقليمياً ووطنياً من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان؛

(ب) *التركيز الاستراتيجي*: يتعين أن يكون إطار المساعدة الإنمائية استراتيجياً، وأن يقر بأن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل كل شيء، وأن يركز الجهود والموارد على الأنشطة التي تستفيد من الميزة النسبية الفريدة لمنظومة الأمم المتحدة، وأن يسرع التقدم وضمان الاستدامة، وأن يركز الإجراءات والموارد على الأنشطة التي سيكون لها أثر محفز عبر مجموعة واسعة من المجالات؛

(ج) *المشاركة الموضوعية*: يتعين أن يستند إطار المساعدة الإنمائية إلى المشاركة الموضوعية في العمل مع الشركاء الوطنيين، بما في ذلك الحكومات وقطاعات المجتمع الأخرى، لتحديد الأولويات وتعبئة تحليل قطري متكامل ومتعمق وشامل، وتزويد الشركاء وأصحاب المصلحة الوطنيين بمنظور بالنسبة لطموح خطة عام ٢٠٣٠؛

(د) *اتساق وفعالية الأمم المتحدة*: يجب أن يكون إطار المساعدة الإنمائية متسقاً، وأن يستند إلى تكامل وتنسيق عمليات الأمم المتحدة على المستوى القطري، مع إيلاء الاعتبار الواجب لنُهج البرمجة المشتركة واستكشاف الفرص المتاحة لممارسات الأعمال المنسقة؛

(هـ) *السلامة التقنية*: يجب أن تكون برمجة إطار المساعدة الإنمائية قائمة على الأدلة وأن تطبق نُهج للإدارة تركز على النتائج، وأن ترتكز على نظرية للتغيير وأن تستخدم مؤشرات محددة وقابلة للقياس، وقابلة للقياس والتحقيق وذات صلة ومحددة زمنياً. ويحتاج الإطار أيضاً إلى أن يتيح الشفافية والمساءلة بشأن النتائج وأن يؤدي إلى تدخلات فعالة من حيث التكلفة تضمن القيمة مقابل المال؛

(و) *الدعم التمكيني*: يجب أن تستخدم أفرقة الأمم المتحدة القطرية إطار المساعدة الإنمائية كإطار تمكيني لعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية على المستوى القطري، بما في ذلك كمنصة لإقامة الشراكات والابتكار. وينبغي أن تضمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تكون نتائج إطار المساعدة الإنمائية متناسبة مع الموارد المتاحة.

٣٤- وترتكز هذه المجموعة من السمات الأساسية على ضرورة ''عدم تخلف أحد عن الركب''. ويوفر هذا التعهد المبدأ العام لتوليد أطر المساعدة الإنمائية الجديدة ويجسد التزام منظومة الأمم المتحدة بدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وإيجاد المزيد من التطبيق من خلال ثلاثة مبادئ للبرمجة: حقوق الإنسان، مع التركيز على التصدي لعدم المساواة المتعلق بعدم تخلف أحد عن الركب؛ وضمان صحة ورعاية البيئية وبناء القدرة على الصمود؛ والمساءلة للاستفادة بشكل أفضل من المبادئ الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠، وضمان أن تواصل المعايير والولايات الأساسية للأمم المتحدة دفع عملها على الصعيد القطري، بما في ذلك ما يتعلق بالبيانات وتنمية القدرات.

٣٥- وتعتبر المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أساسية للمضي قدماً بالبرمجة على أساس توحيد الأداء في منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري والتنسيق مع الصناديق والبرامج والوكالات الأخرى في الأقاليم وعلى المستوى الوطني. ومن شأن التنفيذ الكامل لإجراءات التشغيل الموحدة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن يسمح بإدراج أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المستوى القطري كجزء من خطط العمل السنوية المشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري.

٣٦- وإذ يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة المضي قدماً بإدماج البيئة عبر خطة عام ٢٠٣٠، فإنه سيكون قادراً على الاستفادة من القواعد والمعايير وقواعد البيانات التي تكون لدى الكيانات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وعدم المساواة والتمييز، لمعالجة الروابط والقضايا المترابطة التي تعتبر أساسية بالنسبة للتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة على نحو فعال.

٣٧- وتدعو خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا على أساس التعاون بين الدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمع العلمي وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين. وتمت الموافقة على الآلية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وتتألف من فريق عمل مشترك بين وكالات الأمم المتحدة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛ ومنتدى تعاوني سنوي متعدد أصحاب المصلحة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ ومنصة على الإنترنت كبوابة للحصول على معلومات عن مبادرات وآليات وبرامج العلم والتكنولوجيا والابتكار. وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة نشطاً في إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا، ويشارك في رئاسة (مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) الفريق العامل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة الذي أصبح فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة.

باء – دور اللجان الاقتصادية الإقليمية

٣٨- يوفر البُعد الإقليمي جسراً حيوياً بين الأطر العالمية وخطط التنمية الوطنية فيما يتعلق بإدماج خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذها ومتابعتها واستعراضها. ويمكن أن تسترشد العمليات العالمية والوطنية لصنع السياسات ووضع الخطط المعيارية من الجهود الإقليمية من خلال جمع الخبرات والمنظورات الإقليمية؛ وأن تعزز الشراكات واتساق السياسات، بما في ذلك على المستوى دون الإقليمي ودعماً للبلدان التي تواجه ظروفاً خاصة، مثل أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تشهد نزاعات؛ وأن تبني وتزيد

القدرة على الصمود أمام الأزمات من خلال زيادة القدرة على الابتكار، وتقاسم مصالح موحدة، وتجميع الموارد، والتنسيق والاستناد إلى أوجه التآزر والتكامل.

٣٩- وتضع اللجان الاقتصادية الإقليمية بشكل جماعي استراتيجيات وخطط عمل جديدة لإعطاء الأولوية لدعم الدول الأعضاء في التعاون مع منظومة الأمم المتحدة. وتقدم المجالات الرئيسية التالية التركيز المشترك ونهجاً منسقاً للجان الاقتصادية الإقليمية الخمس:

(أ) إدماج الأهداف في أطر تخطيط التنمية والأطر المالية الوطنية؛

(ب) تعزيز اتساق السياسات وتجانسها وتنسيقها على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية ودعم المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة؛

(ج) تعزيز البيانات والقدرات الإحصائية للدول الأعضاء من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

(د) تحديد وتعزيز مصادر بديلة ومبتكرة لتمويل التنمية؛

(هـ) الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(و) استغلال الشراكات الإقليمية بين بلدان الجنوب؛

(ز) ترجمة النماذج الإقليمية إلى منافع عامة عالمية.

٤٠- ومن خلال المشاركة في الآليات الإقليمية المشتركة بين الوكالات، يمكن أن يؤدي برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً رئيسياً في سد الفجوة بين البُعد البيئي للأطر العالمية وخطط التنمية الإقليمية وأفقياً عبر المنتديات الإقليمية في سياق إدماج خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذها ومتابعها واستعراضها. ويمكن الاستفادة أيضاً من المشاركة في المنتديات الإقليمية، بما في ذلك آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة، لتعزيز وتوسيع نطاق تنفيذ أنشطة برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وستكون الأهداف المحددة لهذه المشاركة على النحو التالي:

(أ) تصميم خطة عام ٢٠٣٠ حول الأولويات البيئية الإقليمية المشتركة، وتعزيز الفهم المشترك للأولويات البيئية الإقليمية وضمان نقلها إلى انتباه المنتديات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الآليات الإقليمية ذات الصلة؛

(ب) تعبئة الشركاء وتنسيق الموارد حول الأولويات البيئية الإقليمية المشتركة لتعزيز الاتساق الإقليمي للسياسات البيئية من أجل تنفيذ الأهداف وتخفيض تكاليف المعاملات على الدول الأعضاء المشاركة في اجتماعات وعمليات منظومة الأمم المتحدة بشأن البيئة، بما في ذلك معالجة القدرات المؤسسية المتعلقة بتبادل المعارف، والتنفيذ والإبلاغ؛

(ج) تتبع التقدم وتحديد الإنجازات البيئية والتحديات والعوامل الحاسمة في تنفيذ البُعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠ من أجل تعزيز الفهم المشترك للأولويات البيئية الإقليمية استناداً إلى البيانات في سياق خطة عام ٢٠٣٠، والحد من التداخل والتكاليف المرتبطة بمنتجات معرفية متعددة ومنفصلة بشأن البيئة التي يعدها فرادى أصحاب المصلحة، والنهوض باستخدام تقييمات وبيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك في تقارير الأهداف الإقليمية.

٤١- ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة برسم خرائط لمصادر البيانات وآليات الإبلاغ القائمة واستعراضها وتوحيدها وتنسيقها من خلال المنبر التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ونظام معلومات مؤشرات الإبلاغ

لدعم المنتديات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك شبكات المعلومات البيئية الإقليمية المنشأة في إطار عملية توقعات البيئة العالمية ولضمان الاتساق في جمع البيانات وتجميعها لمتابعة الأهداف واستعراضها.

رابعاً – المساهمة المحتملة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في الإطار المؤسسي المعزز للتنمية المستدامة

٤٢- أقر زعماء العالم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأهمية وجود إطار مؤسسي معزز للتنمية المستدامة، يركز على إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة وتعزيز تنفيذها. وقد تم تحديد الاتساق والتنسيق والشمولية والشفافية والفعالية كبعض شروط هذا الإطار لإيجاد حلول مشتركة تتعلق بالتحديات العالمية التي تواجه التنمية المستدامة، مما أدى، في جملة أمور، إلى إنشاء المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتعزيز وتحديث برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك من خلال إنشاء جمعية البيئة.

٤٣- وكان قد تم تصور كل جانب من هذه الجوانب من منظور شامل يراعي وضع قطع أساسية أخرى من الإطار المؤسسي للمشهد المؤسسي للتنمية المستدامة مثل صلاحية الجمعية العامة فيما يتعلق بالمسائل العالمية التي تهم المجتمع الدولي وموقعها المركزي بوصفها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل؛ والدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ المتسق للنتائج الحكومية الدولية من قبل منظومة الأمم المتحدة؛ ودور المؤسسات المالية الدولية؛ والعمل التنفيذي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولذلك، من المهم تحديد الخلفية المميزة للجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة في سياق الإصلاحات داخل الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل تقدير نطاق أوجه التآزر بينها.

ألف – الروابط بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة والجمعية العامة

٤٤- مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة التبعية، فإن الروابط بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة والجمعية العامة محددة أساساً ضمن سلطة الجمعية العامة بشأن مسائل البرمجة والميزانية في الأمم المتحدة، من خلال مقررات لجنتها الخامسة وعمل الأجهزة ذات الصلة، وكذلك ضمن نظر اللجنة الثانية للجمعية العامة في تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفقاً للقرار ٢٩٩٧ (الدورة السابعة والعشرون).

نظر الجمعية العامة في تقارير جمعية الأمم المتحدة للبيئة

٤٥- بموجب قرارها ٢١٥/٦٨ بشأن تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته العالمية الأولى وتنفيذ الفرع الرابع – جيم، المعنون ''الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة''، من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قررت الجمعية العامة أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين، تحت البند المعنون ''التنمية المستدامة''، بنداً فرعياً بعنوان ''تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة''. وعلاوة على ذلك، قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٢٣/٦٩ أن تدرج نفس البند الفرعي في جدول الأعمال المؤقت لدورتها القادمة الحادية والسبعين. وفي حين أن تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة ليس بالتالي مقيداً في وقائع دورة الجمعية العامة، فإنها يمكن أن تدرج توصيات إلى جمعية البيئة بشأن مسائل بيئية محددة قد تحتاج إلى مزيد من العمل التشريعي بسبب المتطلبات المحتملة من منظومة الأمم المتحدة والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ككل.

باء – الروابط بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٦- تستجيب الروابط القائمة والمحتملة بين جمعية البيئة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمصادر تشريعية مختلفة ولأغراض إجرائية وموضوعية مثل الحاجة إلى الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير وعدم دعم تحقيق ولاية كل من المجلس الاقتصادي الاجتماعي وجمعية البيئة فحسب، بل أيضاً دعم الولايات المترابطة بشأن الإدماج الفعال للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتنفيذ نتائج مؤتمرات ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة، ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

تقديم التقارير الرسمية

٤٧- قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٩٩٧ (الدورة السابع والعشرون)، الذي أنشئ بموجبه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن يقدم مجلس الإدارة تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبحكم هذه الولاية، التي لم يحل محلها تشريع لاحق، بما في ذلك قرارات الجمعية ٢٨٨/٦٦ و٢١٣/٦٧ و٢٥١/٦٧، على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً واجب قانوني بأن ''يحيل إلى الجمعية العامة التعليقات على التقرير التي يراها ضرورية، وخاصة فيما يتعلق بمسائل التنسيق والعلاقة بين السياسات والبرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة والسياسات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية الكلية''.

جيم – الروابط بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٤٨- ينص الجزء الرابع من وثيقة ''المستقبل الذي نصبو إليه'' على إنشاء كل من المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والعضوية المفتوحة للجميع في جمعية البيئة باعتبارهما لبنتين أساسيتين للإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. ويشير هذا الأصل المشترك أيضاً إلى أن الولايات والأدوار المميزة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى وجمعية البيئة تتقاسم أهداف مشتركة متعلقة بأهداف المظلة المؤسسية التي تمثلها الجهتين، أي التكامل المتوازن للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتعزيز تنفيذها، ودعمها بتعزيز الاتساق والتنسيق والفعالية والشمولية والشفافية، من بين عوامل أخرى.

٤٩- وعلاوة على ذلك، أوضح قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧، بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية، بعض الجوانب التي تعيد تأكيد أهمية الدعم المتبادل والتعاون بين المنتدى السياسي رفيع المستوى والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، مثل جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وتسمح بمساهمتها في أعمال المنتدى السياسي رفيع المستوى. وفيما يلي بعض الأمثلة:

(أ) في الفقرة ١٧، دعت الجمعية العامة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الإسهام، كل في نطاق ولايته، في مناقشات المنتدى؛

(ب) في الفقرة ١٩، دعت الجمعية العامة المنتدى إلى أن يأخذ في اعتباره مساهمات وأعمال هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية المعنية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

(ج) في الفقرة ٢٠، قررت الجمعية العامة، ضمن تدابير أخرى، أن يعزز المنتدى الصلة بين العلوم والسياسات عن طريق دراسة الوثائق وتجميع المعلومات والتقييمات المتفرقة، في أشكال منها تقرير بشأن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وفيما يتعلق بهذا المجال، ووفقاً لوثيقة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، وقرار الجمعية ٢١٣/٦٧ والمقرر ٢/٢٧ لأول مجلس إدارة عالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإنه مكلف بتعزيز الربط بين العلوم والسياسات، بالاستعانة بالصكوك والتقييمات الدولية، وأفرقة الخبراء وشبكات المعلومات القائمة، بما

في ذلك تقرير توقعات البيئة العالمية، باعتباره من الوسائل التي يتوخى منها الجمع بين المعلومات والتقييمات دعماً لعملية اتخاذ قرارات مستنيرة. وفي هذا الصدد، يمكن أن تنظر جمعية البيئة في خيارات للتعاون والتنسيق الفعلي بين المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن الربط بين العلوم والسياسات وأن توصي الجمعية العامة بها؛

(د) بموجب قرارها ٢١٥/٦٨، رحبت الجمعية العامة بمدخلات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه السلطة البيئية العالمية الرائدة، بشأن البُعد البيئي للتنمية المستدامة، بما في ذلك في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك في المناقشات المتعلقة بنطاق وطرائق إعداد تقرير عالمي عن التنمية المستدامة. ويجري إعداد التقرير تحت رعاية المنتدى السياسي رفيع المستوى.

٥٠- ويوفر القسم المتعلق بمتابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها المظلة التشريعية والإرشادات لجمعية البيئة من أجل المساهمة في تنفيذ البُعد البيئي للتنمية المستدامة وإدماجه مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. وتعزز مجموعات العمل الأربع دور المنتدى السياسي رفيع المستوى في نظام الاستعراض والمتابعة؛ وتجرى استعراضات منتظمة تقودها الحكومات بشأن تنفيذ الأهداف؛ وتقوم بتعبئة المشاركة العالمية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ وتمكّن الملكية والمشاركة للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين. ويتولى المنتدى السياسي رفيع المستوى المسؤولية عن معالجة القضايا الجديدة والناشئة، وينبغي أن تساهم جمعية البيئة من خلال نقل هذه المسائل إلى عناية رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل انعقاد المنتدى السياسي رفيع المستوى.

٥١- ومن المتوقع أيضاً أن تدعم جمعية البيئة، إلى جانب مختلف الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة، الاستعراضات المواضيعية للمنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التقدم في تحقيق الأهداف. وستُدعى جمعية البيئة إلى اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت ستقدم مساهمة وإذا كان الأمر كذلك، بأي شكل من الأشكال. وهذا لا يعني وجود أي صلة إبلاغ رسمية جديدة بين المنتدى السياسي رفيع المستوى وجمعية البيئة.

٥٢- وفي الفقرة ٤٨ من تقرير الأمين العام عن المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وناجع وشامل، أوصي بأن تنظر المنتديات الحكومية الدولية، مثل جمعية البيئة ومنظمة الصحة العالمية، بروية في الآثار المترتبة على خطة عام ٢٠٣٠ في مجالات عمل كل منها، مع أخذ الطابع المتكامل للخطة في الاعتبار؛ وأن تفحص جداول أعمالها وأساليب عملها للتأكد من قدرتها على الاستجابة للطلبات المتعلقة بتقديم مدخلات طوعية؛ وأن تنظر بروية في قدرتها على التعامل مع أصحاب المصلحة.

دال - الروابط بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة والمنتديات الحكومية الدولية الإقليمية

٥٣- تقر خطة عام ٢٠٣٠ بالمتابعة والاستعراض على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي باعتبارهما فرصة قيّمة للتعلم من الأقران، بما في ذلك من خلال الاستعراضات الطوعية، وتبادل أفضل الممارسات ومناقشة الأهداف المشتركة. كما أنها تشجع الدول الأعضاء على تحديد أنسب منتدى إقليمي للمشاركة فيه، بناء على الآليات القائمة على المستوى الإقليمي وبما يتيح حيز كاف للسياسات.

٥٤- ودعيت اللجان الإقليمية للأمم المتحدة إلى دعم استعراض التقدم الإقليمي في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، مع التركيز في المقام الأول على المنتديات الإقليمية القائمة. وتتضمن هذه المنتديات:

(أ) سيجري منتدى أفريقيا الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة، الذي وافق عليه مؤتمر الاتحاد الأفريقي المشترك لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في عام ٢٠١٥، استعراضات مواضيعية بمدخلات تقدمها اللجان القانونية للجنة الاقتصادية

لأفريقيا، والاجتماعات المشتركة لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة التقنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالتمويل والشؤون النقدية والتخطيط والتكامل الاقتصاديين. وتتناول البُعد البيئي حالياً الهيئات التقنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي، ومن بينها المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالعلوم والتكنولوجيا؛

(ب) يعمل منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة، الذي افتتح في عام ٢٠١٤، كمنصة إقليمية شاملة، يسترشد بنتائجه المنتدى السياسي رفيع المستوى والدورات السنوية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد اتفق منتدى آسيا والمحيط الهادئ في اجتماعه الثاني في عام ٢٠١٥ على بدء خريطة طريق إقليمية لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في دورته لعام ٢٠١٦. وستقدم الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مثل اللجان القطاعية (على سبيل المثال، مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، مدخلات لأهداف محددة، وسيتناول منتدى الوزراء وهيئات البيئة في آسيا والمحيط الهادئ البُعد البيئي؛

(ج) تنفذ اللجنة الاقتصادية لأوروبا عملية ''البيئة من أجل أوروبا''. واستناداً إلى نتائج مناقشات التنمية المستدامة في الدورة السادسة والستين للجنة في نيسان/أبريل ٢٠١٥، بدأت أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عملية تشاورية مع الدول الأعضاء، والمنظومة الإقليمية للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمجتمع المدني لتحديد أكثر الوسائل فعالية لمتابعة الأهداف واستعراضها على الصعيد الإقليمي. ومن شأن ذلك أن يدمج هيئات إقليمية ودون إقليمية أخرى (على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، والمكاتب الإقليمية لكيانات الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى ومصارف التنمية الإقليمية)، وآليات الاستعراض القائمة، التي تضم الآليات التي تنفذ داخل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك اللجان القطاعية التابعة لها، ومجالس إدارة الصكوك القانونية واستعراضات السياسات (استعراضات الأداء البيئي، واستعراضات الأداء المبتكر، ودراسات حول الحواجز التنظيمية والإجرائية الماثلة أمام التجارة، والموجزات القطرية عن الإسكان وإدارة الأراضي)، وآليات الجهات الفاعلة الأخرى داخل وخارج الأمم المتحدة؛

(د) افتُتح المنتدى العربي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٤ وتُعقده سنوياً اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ويُنسق المنتدى أعماله مع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وجامعة الدول العربية. وتدرج المدخلات الواردة من الهيئات الفرعية الحكومية الدولية العشرة واللجان التقنية الأخرى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في المنتدى، بما في ذلك مدخلات عن الاستعراضات القطاعية أو المواضيعية، مع التركيز على الأولويات الإقليمية والقضايا الناشئة بنهج متكامل/مترابط. وسيكون التقرير العربي عن التنمية المستدامة الأداة الأساسية الإقليمية لإنجازات واتجاهات خطة عام ٢٠٣٠؛

(هـ) سيتم النظر في أساليب ونطاق وتكوين المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية والكاريبي من خلال مشاورات إقليمية واسعة ستُنظم في الربع الأول من عام ٢٠١٦ وستكون مفتوحة أمام الدول الأعضاء، والوكالات الإقليمية للأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية وممثلي المجتمع المدني. وسيقدم مقترح نهائي للنظر فيه وإقراره خلال الدورة التي تعقدها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي كل سنتين، والمقرر عقدها في المكسيك في أيار/مايو ٢٠١٦. وسيكون منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هيئة رئيسية في هذه العملية.

٥٥- ويمكن أن يزيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاركته في العمل وأن يعمل بشكل وثيق مع الأمانات الإقليمية للمنتديات المعنية بالتنمية المستدامة في الفترة التي تسبق الدورة الثانية والدورات التالية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة وأثناء هذه الدورات وأن يتعاون بشكل أكثر فعالية وبطريقة عملية بشأن الخطة والوثائق الختامية؛ وأن يضمن يكون هناك اتساق رفيع المستوى في السياسات والمؤسسات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وأن يكون هناك فهم مشترك ونهج للأولويات والتحديات وعمليات التنفيذ وإعداد التقارير الإقليمية المتعلقة بالأهداف؛ وأن يحدد خيارات للتنسيق مع هذه الآليات والمساهمة فيها بمدخلات، بما في ذلك عقد اجتماعات للآليات الرئيسية ذات الصلة بالبيئة التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وأن يتعاون من أجل زيادة مشاركة وزارات البيئة والموارد الطبيعية ورفع شأنها في تلك المنتديات الإقليمية.

٥٦- ويمكن أن يسد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الفجوة بين المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين بالبيئة والمنصات الحكومية الدولية الإقليمية والآليات المشتركة بين الوكالات بشأن خطة عام ٢٠٣٠ من خلال تنظيم اجتماعات المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين، في تعاقب مع المنتديات الإقليمية الرئيسية ودعم مشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

٥٧- ويمكن أن يستعرض ويجمع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل منتظم نتائج وأولويات الوثائق الختامية للاجتماعات الحكومية الدولية دون الإقليمية والإقليمية البيئية للاسترشاد بها في خطط ومناقشات اجتماعات وزراء البيئة الإقليميين وتبادلها مع الشركاء لتكوين فهم وصوت مشتركين بشأن الأولويات البيئية الإقليمية ودون الإقليمية.

٥٨- ومن أجل تعزيز الروابط بين الدورات السنوية للجان الإقليمية واللجان المعنية بالبيئة وجمعية البيئة، يمكن أن يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إحاطات بشأن أولويات جمعية البيئة في لجان البيئة الإقليمية ذات الصلة (على سبيل المثال، لجنة البيئة والتنمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ولجنة السياسة البيئية للجنة الاقتصادية لأوروبا) وأن يجمع مدخلات لبرامج جمعية البيئة في المستقبل.

٥٩- ويمكن أن يصمم برنامج الأمم المتحدة للبيئة نموذج استعراضات الأداء البيئي الطوعية التي تستخدمها اللجان الإقليمية في أوروبا وغرب آسيا بما يناسب الغرض وأن يوسع نطاقها للتركيز على رصد الأهداف البيئية على المستوى القطري والإبلاغ عنها وتنفيذها وتيسير المقارنات وتبادل الدروس المستفادة في المنتديات الإقليمية.

خامساً – خيارات للنظر فيها

٦٠- يمكن أن تؤدي جمعية البيئة دوراً هاماً على الصعيد العالمي في توفير الإرشادات بشأن القواعد والمعايير العالمية للحفاظ على شؤون البيئة قيد الاستعراض، وهو ما يتطلب إعداد واستخدام أدوات مناسبة، ومتابعة الربط بين العلوم والسياسات، واتخاذ إجراءات فورية بشأن القضايا الناشئة وتوطيد عمليات المتابعة والاستعراض المواضيعية. وتتطلب التنمية المستدامة تعزيز القدرات ومؤسسات فعالة، ويمكن أن تساعد جمعية البيئة في وضع إطار لدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الصدد، فضلاً عن مساهمته في التغيير المنهجي، ولا سيما كمحفز للاتساق السياساتي والمؤسسي، والشراكات الفعالة والمساءلة.

٦١- وسيتعين على جمعية البيئة ترجمة هذه الإرشادات نحو البُعد البيئي عن طريق ضمان إقامة روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض، بما في ذلك مؤتمرات الأمم المتحدة والعمليات التي تتعلق بالاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. وفي حين أن المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ينبغي أن يركز على دمج النتائج المتعددة المتعلقة بتلك العمليات، وأن يضمن وجود منظور متعدد الأبعاد وعالمي، فإن جمعية البيئة يمكن

أن توجه عملياتها بشأن إدماج البُعد البيئي وفقاً للأعمال التحضيرية للمنتدى السياسي رفيع المستوى ونتائجه، بما في ذلك المواضيع الشاملة المحتملة التي يكون من المرجح الاسترشاد بها في العمليات السنوية لاستعراض ومتابعة الأهداف.

٦٢- وقد تم تكليف المنتدى السياسي رفيع المستوى بتعزيز الربط بين العلوم والسياسات، بما في ذلك من خلال النظر في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي الذي تعدّه منظومة الأمم المتحدة. ويمكن أن تدعم جمعية البيئة المساهمة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شكل معلومات وتحليلات ذات صلة فيما يتعلق بالبُعد البيئي للتنمية المستدامة وأن تنظر في نتائج وتوصيات التقرير في مداولاتها وإرشاداتها الاستراتيجية، أيضاً في سياق برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٦٣- ويمكن أن تنظر جمعية البيئة أيضاً في كيفية ضمان اتساق وتكامل التوصيات والقرارات، بما في ذلك مع الترتيبات الأخرى التي أنشئت مؤخراً، مثل المنتدى التعاوني المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة ومكاتب الهيئات الحكومية الدولية، مثل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقد ترغب جمعية البيئة في استكشاف خيارات لمدخلاتها من أجل عرضها في مختلف بيئات عمل الأمم المتحدة من خلال رئيسها. ومن شأن تعزيز الروابط والتبادلات غير الرسمية بين مكاتب مجالس الإدارة القائمة للوكالات والصناديق والبرامج وجمعية البيئة أن يتيح فرصة أخرى للبحث عن أوجه تآزر وتكامل ضمن خطة عام ٢٠٣٠.

٦٤- ويمكن أن تؤدي جمعية البيئة دوراً حاسماً في المضي قدماً بالبُعد البيئي للأهداف من خلال مدخلاتها المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شكل نتائج ورسائل. وينبغي استعراض دورة التقييمات المنتظمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتقاريره في ضوء القرارات المتعلقة بعملية متابعة واستعراض الأهداف.

٦٥- ويؤدي برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً محورياً في توفير التقييمات وتحليل السياسات والتحليلات المتكاملة والنُهج اللازمة للمضي قدماً بالبُعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك عملية المتابعة والاستعراض. وسوف تتماشى الإنجازات المتوقعة لبرنامج العمل والاستراتيجية متوسطة الأجل على مدى الدورات الثلاث القادمة مع النتائج المتوقعة للأهداف في عام ٢٠٣٠.

٦٦- ويمكن أن يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة وكيانات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال خبرته التقنية ونظم معارفه وشراكاته ومبادراته العالمية، بما في ذلك من خلال البرمجة المشتركة على المستوى القطري.

٦٧- ويتماشى التخطيط الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع خطة عام ٢٠٣٠، ويعزز التعاون مع بقية منظومة الأمم المتحدة من خلال جملة أمور، منها إطار منظومة الأمم المتحدة للاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة، لضمان الاتساق وتقاسم المعارف وتنمية القدرات، وبذلك إدراج الأطر المعيارية العالمية ومعالجة القضايا البيئية الناشئة.